النهار

26 عاماً على اختطاف بطرس خوند والعائلة على جمر الانتظار

منال شعيا
18أيلول ٢٠١٨

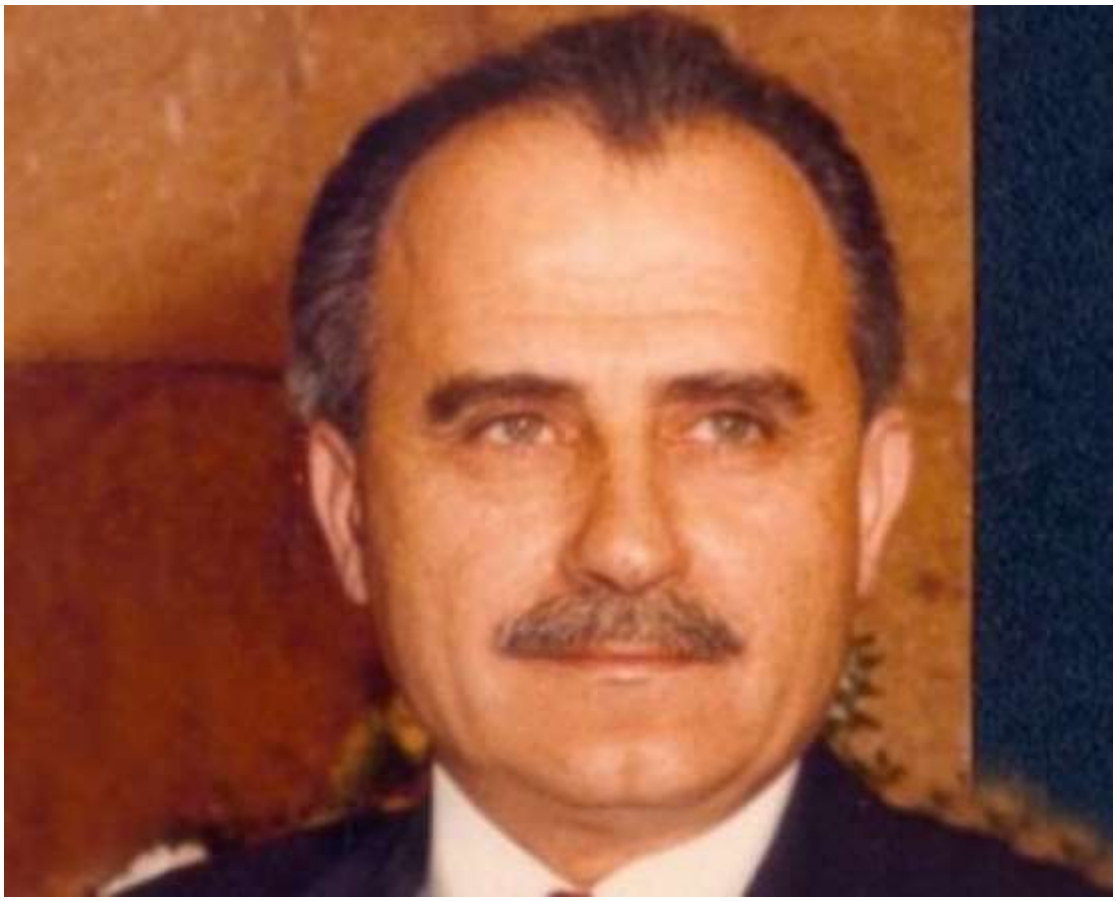

26 عاماً وبعدنا ناطرين. ما في شي موجعني اكثر من انك تكون موجوع ومقهور. بعرف انك اشتقتلنا. ما انا صرت ام وبعرف ادي الولد غالي. وانت يا بيي غالي علينا عقلبنا وروحنا... ناطرينك."... بهذه العبارات توجهت رنا بطرس الخوند الى والدها المخطوف منذ ٢٦ عاماً. هكذا كتبتها على صفحتها، وبهذه الروح لا يمكن لرنا ان تنسى والدها .

بالامس، حلّت الذكرى الـ٢٦ لاختطاف بطرس خوند. وبالامس، وجه الابناء رسالة الى والدهم. هم لا يزالون على الذكرى نفسها، مهما انهم كبروا. بعضهم تزوج وبات له اولاد. بات بطرس خوند جداً، وهو لا يزال مخطوفاً.

اما الزوجة جانيت خوند فلا تزال تعيش الحرقة ذاتها. تقول لـ"النهار": " لا جديد. نحن نطال بقضيتنا المفقودة منذ ما يزيد عن النصف قرن، وهم لا يزالون غير مبالين."

تؤكد خوند ان لا معلومات تصلهم عن خوند. قبل عامين، كان الخرق الاخير، حين خرج احدهم من السجن في سوريا. عامها، وصل هذا الشخص الى عائلة خوند في بيروت. افادها انه رأى بطرس وانه كان معه في السجن، قبل ان ينتقل الى سجن آخر. كان ذلك قبل عامين. تحرّر هذا الشخص وخوند لا يزال في سوريا.

لا تخفي جانيت ان المسألة باتت اكثر تعقيداً منذ اندلاع الحرب السورية قبل خمسة اعوام. واليوم، بالطبع تزداد تعقيداً يوماً بعد يوم. تقول: "لا شيء موثوقاً به. لا معلومات رسمية. لا ملف جدّياً عن خوند. بالطبع، الخوف يزداد. النظام السوري نظام قاس، وخوفنا يزداد يومياً."

لا شك في ان عائلة خوند تعيش في قلق دائم، في انتظار مستمر. والخوف كبير.

خوند تحدد الجهة: "الدولة ينبغي ان تكون مسؤولة عن هذه القضية، عن ملف المفقودين والمعتقلين. صحيح انه ملف من الحرب، الا اننا لا نستطيع ان نعيش الحاضر او ان نتطلع الى المستقبل، اذا لم نقفل ملفات الحرب المريرة والدامية."

وبطرس خوند كان عضو فى المكتب السياسي لحزب الكتائب وواحد من مؤسسي المجلس العسكري عام ١٩٧٥، وهو بدأ عمله السياسي في حزب الكتائب عام ١٩٥٦، وتسلم مناصب كثيرة. عام ١٩٧٦ كان واحداً من كبار المساعدين للرئيس بشير الجميل. خطف من امام منزله في ١٥ ايلول ١٩٩٢. ومن المعلومات التي كانت تتناقل بين الحين والآخر، انه كان في سجن المزّة وفي سجن تدمر.

اليوم، "القصة ضائعة". تعلق زوجته وتكشف انها طلبت موعداً من رئيس الجمهورية ميشال عون، بعيد انتخابه رئيساً. مراراً، طلبت الموعد ولا من تلبية. ان الجمهورية بأكملها مسؤولة عن هذه القضية، فمتى تتحملها؟."!